نحن الشعب
العدالة الانتقالية

تم تحضير هذا الدليل بالاعتماد على تقرير اليوم التالي المتوفر على موقع مشروع اليوم التالي . تم تكييف المادة وتصميمها من قبل دولتي

اليوم التالي منظمة سورية غير ربحية مستقلة تأسست في تشرين الأول / أكتوبر ٢٠١٢ في بلجيكا. مكتبها الرئيسي في استانبول. تديرها هيئة مستقلة، مؤلفة من شخصيات بارزة في المعارضة السورية. هدف المنظمة تنفيذ برامج وأنشطة داعمة للتحول الديموقراطي في سوريا، اعتمادا على توصيات فريق العمل في وثيقة المشروع المنجزة في ٢٠١٢، والتي ركزت على سيادة القانون، العدالة الانتقالية، إصلاح القطاع الأمني، صميم النظم الانتخابية، التصميم الدستوري، والإصلاح الاقتصادي والسياسات الاجتماعية.

دولتي هي مشروع غير ربحي لبناء القدرات وتطوير مواد تدريب عن التحول الديمقراطي والعدالة الانتقالية وسيادة القانون في سوريا.

تصميم الغلاف من إحدى لوحات مجموعة «الشعب السوري عارف طريقه». «الشعب السوري عارف طريقه» هي مجموعة ناشطين ومصممين يعملون على إنتاج ملصقات سياسية ناقدة.

صُمم هذا الكتيب لتقديم معلومات بسيطة عن العدالة الانتقالية. لمعلومات أوفى عن العدالة الانتقالية وما يمكن عمله لتحقيقها يمكنكم زيارة موقع منظمة اليوم التالي على الرابط:

http://www.tda-sy.org
TDA_SY@
https://www.facebook.com/TheDayAfterTDA

#١ ماهي العدالة الانتقالية؟

منذ **آذار ٢٠١١** و الشعب السوري يناضل للحصول على **حريته و كرامته** وتأمين حياة كريمة في ظل دولة ديمقراطية.

وقد تعرض الناس خلال هذا النضال وقبله للقمع والاعتقال والتعذيب والقتل على نطاق واسع مما جعل الانتقال إلى الديمقراطية وتحقيق الاستقرار في سوريا **عملية صعبة ومكلفة.**

ولأن الانتقال الديمقراطي لا يمكن أن يتم بدون **تحقيق العدالة لضحايا تلك الانتهاكات**، وكشف الحقيقة وتحقيق التصالح بين مختلف شرائح المجتمع التي باعد النزاع والعنف فيما بينها وكذلك **إحقاق الحق** لكل من عانى سواء قبل الثورة أوخلالها ومحاسبة المسؤولين عن ذلك لإغلاق هذا الملف وضمان عدم تكرار انتهاكات كهذه من الحكومات القادمة في سوريا.

ولأن هذه **العدالة تتم في ظروف صعبة** و تتعامل مع عدد كبير جداً من الانتهاكات وتحتاج لإجراءات متعددة تتم في مرحلة انتقال ديمقراطي للبلد، فقد اصطُلح على تسميتها بالعدالة الانتقالية.

#٢ ماذا تتضمن العدالة الانتقالية؟

الملاحقات القضائية من خلال محاكم وطنية أو دولية أو مشتركة (وطنية بإشراف دولي)، مساءلة المتورطين في الجرائم المرتكبة بحق السوريين قبل ٢٠١١ وبعدها:

- **تقصي الحقائق** لإيصالها و إعلانها للسوريين وغيرهم
- **تعويض الضحايا** وعائلاتهم مادياً ومعنوياً مثل: التعويض المالي وإعادة الحقوق لأصحابها وإعادة التأهيل وضمانات عدم التكرار
- **إنشاء لجان** الحقيقة وإقامة النُصُب التذكارية وإحياء الذاكرة الوطنية الجماعية كآلية **لإحياء ذكرى الضحايا** والتأكيد المستمر على عدم الوقوع في نفس الأخطاء مرة أخرى.

من المهم ان يبادر النشطاء والمجتمع المدني باقتراح خطط محلية ووطنية لوقف القتل وإنهاء النزاع # سوريا

#٣ سياق ومبادئ العدالة الإنتقالية في سوريا

إن ما عاناه السوريون من القمع و الانتهاكات وكذلك **خصوصية الحالة السورية من حيث التنوع الديني والقومي** يتطلب وجود بعض المبادئ لضمان تحقيق العدالة الانتقالية في سوريا:

- الطابع الوطني لعملية العدالة الانتقالية، فالسوريون هم المعنيون الأساسيون بتصميم و تطبيق هذه العملية مع الاستفادة من الخبرات الدولية. وهنا تأتي أهمية تدريب الناشطين على مفاهيم وآليات العدالة الانتقالية والتوعية بها وبأهميتها.
- العدالة الانتقالية هي **عدالة لجميع السوريين** وعلى كل السوريين المشاركة والمساهمة فيها من خلال عمليات محلية ووطنية تشمل كافة أطياف ومكونات المجتمع السوري.
- التأكيد على **عدم التمييز والمحسوبية** أثناء تنفيذ العدالة الانتقالية.
- الشراكة الفعالة بين الحكومة الجديدة والمجتمع المدني والنشطاء لضمان **شفافية ومصداقية العدالة الانتقالية**.

#٤ لماذا نحتاج العدالة الانتقالية، هل العدالة الإنتقالية حلّ سحري؟

هناك أسباب كثيرة تدفعنا كسوريين إلى اختيار العدالة الإنتقالية. أهمها **اختصار الوقت وإحقاق الحق وإعادة اللُحمة الاجتماعية بين السوريين.**
ليست العدالة الانتقالية حلا سحريا، ولكنها أفضل الحلول الممكنة.

يقوم جوهر العدالة الانتقالية على: **نعم للمساءلة، لا للانتقام.**

العدالة الانتقالية ضمانة لعدم تكرار الظلم:

قدم السوريون عشرات الآلاف من الشهداء في سبيل الحرية والكرامة والعدل. مسؤوليتنا كسوريين هي كشف حقيقة ما حدث في سورية ونشره، لكي نضمن أن ما حدث لن يتكرر في سوريا المستقبل. وهذا لن يتحقق من دون فرض المساءلة وتحقيق المصالحة و تحميل الجناة المسؤولية بغض النظر عن هوياتهم.

وكذلك دعم المبادرات الإقليمية والدولية المنصفة إن وجدت # سوريا

#٥ هل نبقى سجناء الماضي؟

لا شك أن حجم مأساة السوريين ومعاناتهم هائل، ولكن من أجل مصلحة أبنائنا ومستقبل وطننا، علينا الانطلاق الى المستقبل دون أن نكون رهينة الماضي. وهذا سبب آخر لاختيار العدالة الانتقالية التي تجمع بين **عقوبة المسؤولين عن جرائم الحرب و بين المصالحة والتسامح والعفو** ، و ذلك من أجل:

- وقف القتل والتعذيب وانتهاكات حقوق الانسان وإنهاء حالة الإفلات من العقاب والحد من المحسوبيات
- تحديد المسؤولين عن الجرائم ومحاسبتهم والعمل على ضمان عدم تكرار هذا النوع من الجرائم في سوريا الجديدة
- إيجاد بدائل عن وسائل الانتقام التي من شأنها أن تبقينا ضمن دوائر العنف وتُفاقم النزاع و التي تزيد من حدة الخلاف بين مكونات المجتمع السوري.

تلعب عمليات التوثيق وحملات المساءلة دوراً كبيراً في تحديد الجناة وكذلك في ردع أطراف النزاع من ارتكاب المزيد من الجرائم

#٦ ما هي البدائل ؟

من هذه البدائل لجان تقصي الحقائق والاعتراف بالذنب والتعويض المادي والنفسي، وأيضا مبادرات المصالحة كتلك التي حصلت في حمص وريفها وفي درعا والسويداء والجزيرة لفض بعض النزاعات الأهلية لتفادي العنف والعنف المضاد.

إن **العدالة الانتقالية تعيد بناء ثقة المواطنين** بعضهم ببعض بتحقيقها ذلك إلى جانب ثقتهم في مؤسسات الدولة الجديدة.

#٧ كيف يمكننا البدء بتطبيق العدالة الانتقالية؟

لقد بدأنا عملياً في سوريا بتنفيذ بعض آليات العدالة الانتقالية مثل **إحياء ذكرى الشهداء** من خلال إعادة **تسمية بعض الساحات العامة والشوارع بأسمائهم** و مساعدة عائلاتهم ..

يمكن أن يقوم الناشطون بدور مهم جداً في توعية المجتمعات المحلية بأهمية الوثائق والمستندات سواء كانت في مباني البلديات أو المحاكم أو العدلية أو حتى الفروع الأمنية وحمايتها بدلاً من حرقها أو إتلافها

سوريا

#٨ هناك أيضاً بعض الخطوات التي قد تساعدنا في ذلك ومنها:

- إعداد خطة **لحماية وتأمين الملفات** والوثائق الرسمية مثل سجلات الملكية والسجلات القضائية والمدنية وإعداد نسخ من هذه الملفات. تدمير هذه الملفات سيتسبب مستقبلاً بفوضى ومشاكل كبيرة وخاصة فيما يتعلق بملكية العقارات و تسجيلات الزواج والولادة.

- **توثيق الانتهاكات** والعمل على تطوير عملية التوثيق و تدريب العاملين في هذا المجال و التنسيق بين الجهات المختلفة التي تقوم بالتوثيق

- **إعداد حملة عامة** للتوعية بوجود بدائل تغني عن العمليات الانتقامية، و تطوير استراتيجيات لمنع العنف والبدء بجهود التواصل ونشر أفكار وأهداف ومبادئ العدالة الانتقالية ومناقشتها ضمن المجتمعات المحلية

التواصل مع الضحايا أو أسرهم أثناء تخطيط العدالة الانتقالية من خلال عق د لقاءات خاصة وعامة معهم وتشجيعهم على تأسيس تجمعات ضغط و مشاركة في عملية العدالة الانتقالية # سوريا

اطلاق مبادرات حوار ومصالحة على مستوى القرى والبلدات والمدن وكذلك على المستوى الوطني. وهنا يأتي دور الناشطين والمجتمع المدني في اطلاق هكذا مبادرات فوراً.# سوريا

#٩ ما هي التحديات التي تواجه العدالة الانتقالية ؟

كما تبين لنا مما سبق، ليست العدالة الانتقالية بالأمر السهل وعملية تحقيقها ستواجه تحديات كثيرة أبرزها:

- ستكون هناك حاجة ملحة للعدالة والمساءلة مما يضع الحكومة الجديدة تحت ضغط كبير للاستجابة بشكل سريع على الرغم من شح الموارد ومحدودية قدرة الدولة إضافة الى كون عملية تحقيق العدالة عملية شاقة و طويلة.
- قيام الثورة وقمع النظام أدى إلى **تفاقم التوتر الديني والطائفي والقومي في سوريا**، وتعمّقت الانقسامات الاجتماعية مما سيجعل الاحتمال كبيراً لتواصل العنف الاجتماعي أو الطائفي في ظل انتشار السلاح وعشوائيته.
- لقد سيطر النظام على المؤسسات العامة واستخدمها كأداة للقمع، ولم يحظ الموظفون بالتدريب المناسب لتطوير ادائهم، مما سيجعل التحدي كبيراً في **ايجاد قدرة وطنية كافية في سوريا** لتنفيذ العدالة الانتقالية.
- استنفذ النظام السوري **الاقتصاد الوطني** في قمعه للثورة ودمر جزءاً كبيراً من البنية التحتية في سوريا إضافة إلى العقوبات الدولية التي أدت الى **إعاقة الاقتصاد السوري بشكل كبير**. كل ذلك إضافةً الى تلاشي الموارد الأساسية التي يمكن للسلطة الجديدة الاعتماد عليها مما سيجعل التحدي كبيرا أمام تطبيق العدالة الانتقالية.